الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٨٩
الأربعاء، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستنظر الجمعية العامة هذا المساء في تقارير اللجنة الخامسة الخاصة ببنود جدول الأعمال ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢٤ و ١٢٩ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤١ و ١٥٧ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٤٠ و ١١٤ و ١١٢ و ١١٦.

وأدعو مقرر اللجنة الخامسة إلى عرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

السيد غوميني (أوكرانيا)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني اليوم أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال المخصصة لها. ويذكر الأعضاء أنه قد خصص ٣٧ بندا من بنود جدول الأعمال للجنة الخامسة في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

وقد عقدت اللجنة الخامسة منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٤٧ جلسة عامة. وقد جرت المفاوضات خلال مشاورات عديدة غير رسمية. وفيما يلي تقرير موجز بشأن نتيجة أعمال اللجنة الخامسة:

فيما يتعلق بالبند ١١٧ من جدول الأعمال، "تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/51/692، وتوصي اللجنة في الفقرة ٥ منه بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير الإحصائي الصادر عن لجنة التنسيق الإدارية بشأن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية وبتقرير الأمين العام بشأن المعايير المحاسبية. وقد اعتمدت اللجنة هذا المقرر الشفوي بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٨ من جدول الأعمال، "خطة المؤتمرات"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/51/742، وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتصل بالبند ١١٩ من جدول الأعمال، "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة"، يرد تقرير

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اللجنة الخامسة في الوثيقة A/51/747. وفي الفقرتين ١١ و ١٢ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر، اعتمدتهما اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٠ من جدول الأعمال، "إدارة الموارد البشرية"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/51/643/Add.1، وفي الفقرة ٨ من ذلك التقرير توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروعي مقررين، اعتمدتهما اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٤ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/740. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٩ من جدول الأعمال، "تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/639/Add.1. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٣٧ من جدول الأعمال، "تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/743. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٣٩ من جدول الأعمال، المعنون "تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/744. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٤١ من جدول الأعمال، "تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/741. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٥٧ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/638/Add.1. وفي الفقرة ٦ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢١ من جدول الأعمال، "النظام الموحد للأمم المتحدة"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/745. وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٤٠ من جدول الأعمال، "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/753. وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٤ من جدول الأعمال، "تخطيط البرامج"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/748. وفي الفقرة ذات الصلة من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٢ من جدول الأعمال، "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، فإن تقريري اللجنة الخامسة واردان في الوثيقتين A/51/751 و A/51/752. وفي الفقرة ذات الصلة من التقرير الوارد في الوثيقة A/51/751، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المتعلق بتقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين

١٩٩٨-١٩٩٩؛ وفي الفقرة ذات الصلة من التقرير الوارد في الوثيقة A/51/752، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروعي مقررين يتصل أولهما ببرنامج عمل اللجنة الخامسة لفترة السنتين ويتعلق الثاني بالإجراءات المتخذة بشأن بنود معينة من جدول الأعمال وبناء على تقارير اللجنة ذات الصلة. ولقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار ومشروعي المقررين بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال، "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧"، فإن تقرير اللجنة الخامسة وارد في الوثيقة A/51/750. ولقد اعتمدت اللجنة تحت هذا البند من جدول الأعمال مشروعي قرارين: واحد يتعلق بتنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢١٥/٥٠؛ والآخر يتعلق بتقرير اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وفي الفقرة ذات الصلة من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين اللذين اعتمدتهما اللجنة بدون تصويت.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الصادق لأمين اللجنة القدير جدا، السيد جوزيف أكاكبو - ساتجيفي، على تفانيه في المساعدة على سير أعمال لجنتنا على نحو سلس. وأود أيضا أن أشكر المراقب، السيد تاكاسو؛ ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، السفير مسيلي؛ ومدير الميزانية، السيد هلبواكس؛ وجميع موظفيهم على الدعم الكامل الذي قدموه إلى اللجنة بغية تيسير أعمالها.

وفيما يتعلق بالتقرير بشأن البند ١١٢ من جدول الأعمال، "نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"، فإن اللجنة الخامسة صوتت للتو على هذا البند، والتقرير ليس جاهزا بعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يوجد اقتراح في إطار البند ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقتصر البيانات إذن على تعليلات التصويت.

إن مواقف الوفود من توصيات اللجنة الخامسة قد أفصح عنها في اللجنة وترد في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على أن:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي بأن أذكر الوفود أيضا بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنتخذ القرارات بنفس الطريقة التي اتخذتها اللجنة الخامسة. وهذا يعني أنه حيثما أجري تصويت مسجل أو تصويت منفصل، فإننا سنفعل الشيء نفسه.

وآمل كذلك أن نشرع في اعتماد التوصيات بدون تصويت إذا كانت اللجنة الخامسة قد اعتمدتها بدون تصويت.

البند ١١٧ من جدول الأعمال

تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/692)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/742)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١١/٥١ ألف وباء وجيم ودال وهاء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/747)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١١ من تقريرها، كما ستبت في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٢ من التقرير ذاته.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة"، الذي اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٢/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن ننتقل إلى مشروع المقرر المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة"، الذي اعتمدته اللجنة الخامسة بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/51/643/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية مشروعا مقررين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من الجزء الثاني من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الأول، بعنوان "تعديلات في النظام الإداري للموظفين".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الثاني، المعنون "إدارة الموارد البشرية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/740)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٣/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/51/639/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/743)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢١٤/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٧ من جدول الأعمال.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/ يناير و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/744)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥١/٢١٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

البند ١٤١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/741)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٤١ من جدول الأعمال.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي

تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/51/638/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

النظام الموحد للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/745)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار، المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة: تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٦/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

علقت الجلسة الساعة ١٨/١٠ واستؤنفت الساعة ٢٢/٣٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/746)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ١٨ من تقريرها. ومشروع القرار وارد، في هذه المرحلة، في الوثيقة A/C.5/51/L.36.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا الذي يرغب في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيد بوغايفيسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأكون موجزا للغاية في هذه الساعة المتأخرة، بعد انتظار جميع الوفود الطويل لهذه المرحلة النهائية من دورة الجمعية العامة الحالية.

لقد أتيحت لنا عدة فرص لشرح موقفنا من البند ١٢٢ من جدول الأعمال، وخاصة بشأن الجزء الرابع من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/51/L.36. ولا نزال نتمسك بذلك الموقف وسنواصل تمسكنا به لأننا لا نزال نعتقد أن هذه المسألة الحساسة للغاية لعدد من أبناء بلدي لم تعالج معالجة كافية.

وكما قلت في اللجنة الخامسة، فإن تسوية هذه المسألة اتخذت منذ البداية مسارا خاطئا. فالمسألة صعبة للغاية وتتعلق بمصالح مجموعة من البلدان. ومع ذلك، وفي هذه الحالة بالذات، اتخذ القرار مسارا يناسب مصالح بلد واحد فقط. ونحن لا نستطيع أن نقبل ذلك.

ولا أجد سببا آخر لشرح موقفنا لأننا شرحناه بالتفصيل في بياننا يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر. وبالتالي فإنني أطلب في هذه المرحلة إجراء تصويت منفصل على الجزء الرابع من مشروع القرار. وهذا يعني أننا نريد عدم إدراجه في صفقة الوثيقة A/C.5/51/L.36، لأن هذا الجزء الخلافي في هذه الصفقة الهامة الواردة في الوثيقة A/C.5/51/L.36، يفسد للأسف كل شيء. ولهذا السبب أود أن أعلن أننا على الرغم من تأييدنا لجميع الأجزاء الأخرى من الوثيقة A/C.5/51/L.36، فإننا لا نؤيد الجزء الرابع. وبسبب عدم قبولنا للجزء الرابع، سيتعين علينا أن نصوت وفقا لذلك على مشروع القرار في مجمله.

وأطلب بالتالي إجراء تصويتين منفصلين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب إجراء تصويت منفصل على الجزء الرابع من مشروع القرار الذي يرد، في هذه المرحلة، في الوثيقة A/C.5/51/L.36.

وما لم يكن هناك اعتراض على هذا الطلب سأطرح للتصويت أولا الجزء الرابع من مشروع القرار الذي طلب إجراء تصويت منفصل عليه.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، بوركينا فاصو، الكونغو، كوستاريكا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، ليختنشتاين، لكسمبرغ، المغرب، نيوزيلندا، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، أسبانيا، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا.

المعارضون:

أوكرانيا.

الممتنعون:

أنتيغوا وبربودا، استراليا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، مصر، استونيا، فيجي، غانا، غرينادا، غيانا، هايتي،

جامايكا، كينيا، لاتفيا، ليبريا، ليتوانيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلندا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فنزويلا، زمبابوي.

اعتمد الجزء الرابع بأغلبية ٣٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٦٢ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد الجماهيرية العربية الليبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن مشروع القرار في مجمله للتصويت.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنيتغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، مصر، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غرينادا، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أوكرانيا.

الممتنعون:

أذربيجان، بيلاروس، بلغاريا، استونيا، فيجي، غانا، ليبريا، ليتوانيا، المكسيك، باراغواي، جمهورية مولدوفا، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار في مجمله بأغلبية ١٠٢ من الأصوات مقابل صوت واحد مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ٢١٧/٥١).

[بعد ذلك أبلغ وفد الجزائر الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغها وفدا اكوادور والجماهيرية العربية الليبية بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/753)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. ويرد مشروع القرار في الوثيقة A/C.5/51/L.34، في الوقت الحالي.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٨/٥١ ألف وباء وجيم ودال).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/748)

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/51/L.37، وفي الفقرة ٥ من الوثيقة A/51/748.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢١٩/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل مواقفهم بشأن مشروع القرار المعتمد الآن.

السيد غيلبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعلل موقفها فيما يتصل بالأولوية (ب) للخطة المتوسطة الأجل ولخطة الميزانية، التي تطالب بما يلي:

"تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة" (A/51/748، ص ٣).

وترد أوضح وأهم هذه الإشارات في الفقرة ٦ من إعلان كوبنهاغن وهي:

"نحن مقتنعون على نحو عميق بأن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تعتبر متداخلة وتعتبر عناصر تؤثر على بعضها البعض للتنمية المستدامة، وهذا هو إطار جهودنا لتحقيق نوعية أعلى لحياة جميع الشعوب. وتعتبر التنمية الاجتماعية المتكافئة التي تعترف بتخويل الفقراء سلطة استخدام الموارد البيئية على نحو مستدام أساسا لازما للتنمية المستدامة. ونسلم أيضا بأن النمو الاقتصادي المستدام والعريض القاعدة في سياق التنمية المستدامة يعتبر لازما لمواصلة التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية". (A/CONF.166/9، المرفق الأول، الفقرة ٦)

ونحن نفهم أن الأولوية (ب) المذكورة سابقا، تعني النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة.

ومنذ بداية العقد، تجمع المجتمع الدولي في سلسلة من المؤتمرات العالمية حددت توافق آراء جديدا على مبادئنا المشتركة. وتعتقد الولايات المتحدة أن توافق الآراء هذا يعتبر من أهم التطورات المرموقة في عالم ما بعد الحرب الباردة. إنه يطالب بالاستدامة: للتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ونحن ملتزمون بتبني هذه الاتفاقات والدفاع عنها.

لقد كان السعي العشوائي لتحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن ذا أثر مأساوي في جميع مناطق العالم. فمن استنزاف المحيطات، الميراث المشترك للإنسانية، عن طريق الصيد المفرط غير المستدام إلى تدمير الغابات، وتسميم الجو والمياه بدون مراعاة للاستدامة البيئية؛ وتدمير المجتمعات، وتهميش قطاعات بأكملها من المجتمعات ثم وقوع الاضطرابات الأهلية بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي؛ شهد العالم أهمية اتباع التنمية المستدامة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

وتعتبر الاستدامة أمرا حيويا لجميع بلداننا ويجب أن تتضمنها جميع سياساتنا الإنمائية. وعلى سبيل المثال، أدى الاستنزاف المتزايد وغير المحكوم في بعض البلدان إلى رفع مستويات الرصاص في الدم في الأطفال إلى درجة تعرض تنمية الجيل المقبل للخطر. وفي آسيا الوسطى، اختفى بحر بأكمله، مما أدى إلى تسميم الأرض المحيطة به. والأمثلة كثيرة وكثيرة، وقد دفعتنا إلى الاجتماع في ريو في عام ١٩٩٢. ويجب أن نضمن أن توافق الآراء الذي بدأناه سوف يستمر. والولايات المتحدة، بالتعاون مع جميع شركائنا، تعتزم أن تفعل ذلك.

وأود أن يدرج هذا البيان في المحضر.

السيد كيلي (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد الاتحاد الأوروبي أن ينضم إلى توافق الآراء العام بشأن مشروع القرار A/C.5/51/L.37، الذي اعتمدت بموجبه الجمعية العامة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

ويود الاتحاد الأوروبي، بانضمامه إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار، أن يذكر أنه بالإشارة إلى أولوية المنظمة المذكورة في الفقرة ٢ (ب) من مرفق القرار، لا يقبل الاتحاد الأوروبي أن تؤثر الأولوية المعتمدة الآن على توافق الآراء العام الذي تم التوصل إليه بشأن مفهوم التنمية المستدامة كهدف مبدئي للتعاون الدولي من أجل التنمية. ولهذا، لا يمكن أن تعتبر هذه الصياغة حكما مسبقا بأي حال من الأحوال على المناقشات الجارية بشأن وضع جدول أعمال للتنمية ودورة استثنائية لاستعراض البند ٢١.

وبالإشارة إلى الفقرة ٤ من الجزء الثاني من مشروع القرار A/C.5/51/L.37، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر أنه لا يقبل بأي حال من الأحوال فكرة أن موافقة الجمعية العامة مطلوبة من أجل بدء جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان في إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان، الذي يعتبر في تقديرنا، أنه يقع بالكامل داخل حدود اختصاصه.

السيد هالسن (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يضم صوته إلى البيانين اللذين أدلى بهما تواكل من ممثل الولايات المتحدة وأيرلندا، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غويكوتشيا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يؤيد الوفد الكوبي بالكامل الأولوية الخاصة بالنمو المطرد والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ونعتقد أن هذا يجب أن يكون من بين أولوياتنا التي نضعها نصب أعيننا في المفاوضات الجارية بشأن المسائل الاقتصادية. ويعتقد الوفد الكوبي أيضا أن النص الذي يشير إلى إعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان يعني أن الجمعية العامة سوف تتخذ الإجراء المناسب فيما يتعلق بعملية إعادة هيكلة المركز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١١٢ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقريرا اللجنة الخامسة (A/51/751 و A/51/752)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية العامة أولا إلى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/51/751.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/51/751). ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/51/L.40.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون "مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩" بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥١/٢٢٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية الآن الى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/51/752.

تبت الجمعية الآن في مشروعي المقررين اللذين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ١٠ من تقريرها. ويرد نص مشروع المقرر الأول، في الوقت الراهن، في الوثيقة A/C.5/51/L.28.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الأول المعنون "الإجراء المتخذ بشأن بنود معينة" بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ويرد مشروع المقرر الثاني، في الوقت الراهن، في الوثيقة A/C.5/51/L.29.

لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر الثاني المعنون "برنامج عمل اللجنة الخامسة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨" بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل موقفهم من القرار المتخذ توا.

السيدة إنسيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن اتكلم تعليلا لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين من القرار الذي اعتمدناه للتو.

لقد انضمت مجموعة الـ ٧٧ والصين الى توافق الآراء على هذا القرار على الرغم من أننا نعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن توافق على تقديرات أولية للموارد تكون بنفس مستوى اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أي: ٢,٦٠٨ بليون دولار. وتعتبر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن توافق قراراتنا بشأن المخطط توافقا كاملا مع القرار ٢١٣/٤١ أمر أساسي، ونعتقد بالتالي أن الأمين العام ينبغي، لدى تقديمه مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ألا يضمنها بنودا في الميزانية لأنشطة هي ليس لها سند من الولاية.

وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يبين الأمين العام في طلب الميزانية الذي يتقدم به لفترة السنتين التالية كل الأنشطة التي علقت أو ألغيت في السنتين المقبلتين.

السيد كيلي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الاتحاد الأوروبي أن ينضم الى توافق الآراء على القرار ٢٢٠/٥١ الذي وافقت فيه الجمعية على مخطط الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويأسف الاتحاد الأوروبي أنه لم يكن بالإمكان إدراج اعتمادات طارئة للبعثات الخاصة كجزء من مخطط الميزانية الذي اقترحه الأمين العام في الوثيقة A/51/289. ولقد أعربنا بالفعل عن تأييدنا العام لهذه الاعتمادات الطارئة شرط النظر في جوانبها التقنية التي نعتقد أنها تتطابق مع وجود حاجة حقيقية جدا الى توفير اعتمادات لهذه البعثات في سياق الميزانية البرنامجية بغية توفير تمويل مضمون لها.

ونحن نعتقد أن اقتراح الأمين العام يمثل ابتداعا يمكن أن يكون مفيدا في سياق إجراءات الميزانية الراهنة، ولا يتعارض مع تلك الاجراءات. ولا نزال نحس بقوة أنه من المناسب تضمين اعتمادات لهذه البعثات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التي يقتضي بأن تعتمدها الجمعية العامة قبل نهاية العام المقبل. وفي هذا الصدد، نتطلع الى ورقة السياسة الشاملة بشأن هذه المسألة، وهي الورقة التي طلب الى الأمين العام أن يرفعها الى الجمعية العامة وفقا لأحكام الفقرة ١٠ من القرار ٢٢٠/٥١، وإلى أن ينظر في هذا التقرير بالترافق مع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

وقد وافقت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ٢٢٠/٥١، على مخطط ميزانية يتطلب من الأمين العام أن يعد ميزانيته البرنامجية على أساس تقديري أولي شامل للموارد قدره ٢,٥١٢ بليون دولار بالأسعار الأولية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وهذا تقدير أولي للموارد يفوق مستوى الموارد التي طلبها الأمين العام، ولا سيما عندما يؤخذ في الحسبان حقيقة أن الجمعية العامة لم تتمكن في الدورة الراهنة من الاتفاق على إدراج اعتمادات الطوارئ للبعثات الخاصة التي تقدم بها الأمين العام في مخططه المقترح.

ونحن نرى أن التقدير الأولي للموارد الذي تمت الموافقة عليه الآن يوفر للأمين العام امكانية امتصاص التكاليف الى مستوى ٧٠ مليون دولار فيما يتعلق بولايات جديدة وغير متوقعة في مجال السلم والأمن الدوليين، وهي التكاليف التي كان يراد تغطيتها من اعتمادات الطوارئ المقترحة. أما التكاليف الإضافية التي تتخطى ذلك، فمن الواضح أن أحكام القرار ٢١٣/٤١ تنطبق عليها. ونتوقع أن يحسب الأمين العام على النحو الواجب حساب هذه القدرة الإضافية التي لم يطلبها، عندما يقوم بوضع ميزانيته البرنامجية، وأن يقترح اعتمادات للموارد لا تقف حائلا أمام اتخاذ الجمعية العامة قرارا إيجابيا على أساس ورقة السياسة الشاملة المقدمة من الأمين العام بإدراج هذه الاعتمادات الطارئة للبعثات الخاصة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يذكر ببيان تعليل الموقف الذي أدلى به فيما يتعلق بالبند ١١٤ من جدول الأعمال بشأن الأولويات التي وضعتها الجمعية العامة لفترة الخطة المتوسطة الأجل المقبلة، ولا سيما الأولوية المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة.

السيد جاريمشوك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بشأن هذه النقطة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/750)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٢ من تقريرها، وهما واردان في الوقت الراهن في الفقرة ٢٣ من الفرع الرابع من الوثيقة A/C.5/51/L.32.

مشروع القرار الأول (ألف وباء) معنون "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧".

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الأول. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢١/٥١ ألف وباء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني (ألف وباء وجيم) المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧". هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢٢/٥١ ألف وباء وجيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا، التي ترغب في الإدلاء ببيان تعليلا للموقف.

السيدة إنسيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أعرض موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن القرار ٢٢١/٥١ باء، الذي اتخذته الجمعية العامة توا. وفي رأينا أن من الضروري للأمانة العامة، لدى تنفيذها تدابير الوفورات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، أن تتبع المبادئ التوجيهية الواردة في الفقرتين ٩ و ١٠ من الجزء باء في منطوق القرار وأن تقوم بالتنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها.

ويسر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن القرار يلاحظ تأكيدات الأمين العام بأنه لن يتخذ أي قرار بشأن إنهاء الخدمة الإجباري للموظفين، بمن فيهم أولئك المدرجون في قائمة إعادة التوزيع، من أجل تحقيق الوفورات المشار إليها آنفا. وفي هذا الصدد تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تلقي المعلومات المطلوبة في الفقرة ١٤ من المنطوق. ونأمل أن يقترح الأمين العام، عملا بأحكام الفقرة ١٥ من المنطوق، استعادة مجموعة من الوظائف التي شغرت نتيجة تنفيذ القرار ٢١٤/٥٠. ونرى أن هذا أمر ضروري، بالنظر إلى الأنشطة التي أجّلت أو ألغيت خلال فترة السنتين الحالية.

ونحن نعلق أهمية خاصة على الفقرات ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من المنطوق التي تقرر، في جملة أمور، أن تطلب إلى الأمين العام أن يكفل التكامل بين استعراضات الكفاءة واستعراضات تخطيط البرامج والميزانية. ونرى أن هذا ضروري من أجل تفادي الازدواج في الهياكل الذي خبرناه في الماضي. كما أن هذه الفقرات ترمي إلى تفادي إدامة الهياكل المؤسسية توخيا للكفاءة. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يقوم مكتب المراقبة الداخلية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بتنفيذ الإصلاح الإداري وأن يكفلا في الوقت ذاته فاعلية وتنفيذ البرامج اللازمة، كل وفقا لولايته.

وتولي مجموعة الـ ٧٧ والصين أعلى الأولوية إلى تلقي التقرير بشأن آثار تدابير الوفورات على برامج وأنشطة المنظمة، حسبما تطلب الفقرة ٢٠ من منطوق القرار. وشأن هذا التحليل أن يمكّن الأمين العام من أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

طلبات بالموارد اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للأنشطة والولايات التي وافقت عليها الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت النظر في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالإضافة إلى المسائل والبنود التنظيمية التي يمكن نظرها بإعمال النظام الداخلي للجمعية العامة، ومراعاة للإجراءات التي سبق أن اتخذتها الجمعية في جلساتها العامة ٣٢ و ٣٣ و ٣٨ و ٥٠ و ٧٢ إلى ٧٤، و ٨٢ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٩ فيما يتصل ببنود جدول الأعمال ١٠، ١٢، ١٧ (ب)، ١٩، ٢١ (ب)، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٥٦، ٩٦ (ب)، ١١٠ (د)، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ١١٨ إلى ١٢٦، ١٢٩، ١٣٣ إلى ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩ إلى ١٤١، ١٤٤، ١٥٣ إلى ١٥٥ و ١٥٧، أود أن أقترح أن تظل بنود جدول الأعمال التالية محل النظر خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة:

البند ١٠ تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

البند ١٢ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ١٧ (ب) انتخاب عشرين عضوا للجنة البرنامج والتنسيق

البند ١٨ (ح) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

البند ١٨ (ط) إقرار تعيين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ١٩ تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ٢١ (ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

البند ٣٣ الحالة في الشرق الأوسط

البند ٣٥ قضية فلسطين

البند ٣٧ حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

البند ٣٩ الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

البند ٤٠ الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

البند ٤٣ الحالة في بوروندي

البند ٤٦ إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

البند ٤٧ مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

البند ٤٨ تعزيز منظومة الأمم المتحدة

البند ٥٦ الحالة في البوسنة والهرسك

البند ٥٨ مسألة قبرص

البند ٩٦ (ب) خطة للتنمية

البند ١١٠ (د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

البند ١١١ التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند ١١٢ استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

البند ١١٤ تخطيط البرامج

البند ١١٥ تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

البند ١١٦ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

البند ١١٨ خطة المؤتمرات

البند ١١٩ جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

البند ١٢٠ إدارة الموارد البشرية

البند ١٢١ النظام الموحد للأمم المتحدة

البند ١٢٢ نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

البند ١٢٣ تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

البند ١٢٤ تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

البند ١٢٥ تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

البند ١٢٦ تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البند ١٢٨ تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

البند ١٢٩ تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قيادة قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

البند ١٣٠ تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

البند ١٣١ تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

البند ١٣٢ تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٣٣ تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٣٤ تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي

البند ١٣٥ تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

البند ١٣٦ تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا

البند ١٣٧ تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

البند ١٣٨ تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

البند ١٣٩ تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

البند ١٤٠ الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٤١ تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

البند ١٤٤ اتفاقية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

البند ١٥٣ تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

البند ١٥٤ تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

البند ١٥٥ تمويل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

البند ١٥٧ تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إبقاء هذه البنود من جدول الأعمال قيد النظر خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا بد لنا أن نشعر بالارتياح الكبير تجاه نتيجة جهودنا المشتركة، التي بدأت قبل ثلاثة شهور تقريبا، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. بحِس أكيد بالهدف المشترك والاتجاه المشترك، حققنا الكثير من أهداف الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

لقد اختتمنا بنجاح، وإن كان في آخر لحظة، النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال، "تعيين الأمين العام للأمم المتحدة"، بتعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما جديدا للمنظمة ابتداء من ١كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وهذا البند، نظرا لأهميته، كان مسألة أساسية ركزت الاهتمام العالمي على الأمم المتحدة في هذه الدورة. ومع ذلك كانت هناك قرارات على نفس القدر من الأهمية أسهمت إسهاما كبيرا في السلم والأمن الدوليين وفي التنمية وإن لم تستحوذ على الكثير من اهتمام وسائط الإعلام.

في الأشهر الثلاثة الماضية، خطونا خطوات واسعة هامة نحو تحسين الفاعلية وزيادة الإنتاجية وتقليل الممارسات التي تنطوي على تبديد. فعلنا ذلك بتوخي الكفاءة في إدارة الوقت. وبفضل اللجنة الخامسة، اختتمنا عملنا بعد يوم واحد من الموعد الزمني الذي فرضناه على أنفسنا وهو ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وكما يدرك جميع الأعضاء، لقد حاولنا أن نحقق هدفنا ولكن اللجنة الخامسة لم تستطع الانتهاء من عملها يوم ١٧ كانون الأول/ ديسمبر. ولكن بعض اللجان الأخرى التي كانت قد

دأبت على التأخير، ومنها اللجنتان الثانية والثالثة، قد أنهت أعمالها في الوقت المحدد.

خلال الدورة الخمسين، بلغ إجمالي عدد الجلسات العامة التي عقدتها الجمعية العامة وجلسات اللجان الرئيسية ٣٥٣ جلسة. وبلغ وقت الجلسات المقرر غير المستخدم ٢٦٠ ساعة. وخلال هذه الدورة، حتى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بلغ عدد الجلسات التي عقدتها نفس الأجهزة ٣٢٧ جلسة. وبلغ إجمالي وقت الجلسات المقرر غير المستخدم ١٥٣ ساعة. كما استطعنا أن ننتهي من عملنا العام هذه الدورة بعدد من الجلسات يقل ٢٦ جلسة عن الدورة الماضية.

وببدء جلساتنا في الوقت المحدد، وبتحسين أساليب عملنا، تمكنا من الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات المخصصة بصورة أفضل، فكانت ساعات الاجتماعات المقررة غير المستخدمة في هذه الدورة أقل من الدورة الماضية بـ ١٠٧ ساعات. وتترجم هذه الساعات الـ ١٠٧ الى ٣٦ جلسة تبلغ مدة كل منها ثلاث ساعات.

ولا أريد أن أثقل عليكم بالأرقام الإحصائية ولكنني أود أن أعلمكم بالوفورات الإسمية التي تحققت للمنظمة من حيث الجلسات العامة، من جراء عقد عدد أقل من الجلسات والتقليل من ساعات الجلسات المقررة غير المستخدمة. فقد عقدنا في هذه الدورة ٨٩ جلسة، بالمقارنة مع ١٠٠ جلسة في الدورة الماضية - أي ١١ جلسة أقل من الدورة الماضية. وبالنسبة للجلسات المقررة غير المستخدمة، فكان عدد ساعاتها في هذه الدورة ٣٥ ساعة، بالمقارنة مع ٦٥ ساعة في الدورة الماضية. أما الوفورات الإسمية الناجمة عن ٢١ جلسة فتبلغ ٤١٠ ٠٠٠ دولار. ومنذ أيلول/سبتمبر فإن الوفورات الإسمية المحققة للمنظمة، بالنسبة للجلسات العامة، تبلغ بالتالي ٤١٠ ٠٠٠ دولار. وهذا الرقم لا يغطي إلا الجلسات العامة ولا يتضمن الوفورات الإسمية للجان الرئيسية؛ كما أنها لا تشمل التكاليف العامة للوقت الإضافي ولخدمات الدعم التي تناهز الآلاف.

وإذا كانت القرارات مؤشرا آخر لمحاولاتنا تحسين أساليب عملنا، فقد أحرزنا تقدما في جهودنا لتخفيض عدد القرارات أيضا، لا بحذفها وإنما بتجميعها والنظر فيها كل سنتين. وحتى اليوم، اتخذت الجمعية العامة ٢٦٥ قرارا في هذه الدورة بالمقارنة مع ٢٨٢ قرارا في العام الماضي خلال نفس الفترة.

وكانت هناك مشاكل، بما فيها تلك المتعلقة بالوثائق. ففي حالة اللجنة الثالثة، كان التأخر في توزيع الوثائق إحدى العقبات الرئيسية، ولا سيما الوثائق التي أعدها مركز حقوق الإنسان. ومع أن هذه الحالة ليست جديدة فقد كانت مشكلة توفر الوثائق تهدد بصورة خطيرة قدرة اللجنة على العمل بالسرعة التي كانت اللجنة على استعداد للعمل بها. ويلزم أن تعالج الوفود هذه المسألة في الدورة المقبلة للجنة حقوق الإنسان، بالإضافة الى الاجتماعات الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن عقد دورة مستأنفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء هذه الدورة أثر مباشر على عمل الجمعية العامة وفرض قيودا إضافية على بعض اللجان الرئيسية. ويلزم أيضا أن ننظر في السبل الكفيلة بضمان استكمال اللجنة الخامسة لعملها في الموعد المحدد.

وكيما تظل الأمم المتحدة في محور العلاقات الدولية فإنه يجب النظر إليها بوصفها منظمة تنبض بالحركة، لا من حيث إدارتها فحسب، بل أيضا من حيث القيادة الجيدة النوعية والتوقيت الذي تعالج به مسائل عصرنا، مثل نزع السلاح والتنمية وحماية البيئة ودور المجتمع المدني. هل يمكننا أن نشهد على أن القرارات التي اعتمدناها تعبر في الحقيقة عن مسائل عصرنا؟ إن باستطاعة كل منكم أن يحكم على ذلك، ولكن دعوني أشاطركم بعضا من تصوراتي.

إن نزع السلاح مسألة بالغة الأهمية ولا سيما نزع السلاح النووي. ويأتي النداء الخاص بتكثيف النشاط سعيا الى نزع السلاح النووي بشكل بارز في قرارين. فقد جاء الطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي للشروع في مفاوضات لنزع السلاح النووي بصورة تدريجية ضمن إطار زمني محدد، هذا العام، في ضوء المحاولة الفاشلة التي قامت بها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإدخال هذه العبارة في نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد عززت جوانب فتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد بالأسلحة النووية واستعمالها حجج الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بوجوب إزالة هذه الأسلحة. وقد أشارت هذه الدول مرارا الى الرأي الذي أعربت عنه المحكمة بأن الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للتفاوض بشأن تدابير نزع السلاح النووي ينبغي أن يترجم إلى نتائج.

وأثار موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية اهتماما أكبر هذا العام، وهذا يعود جزئيا الى نواحي النجاح التي تحققت. فقد كان هذا النجاح بالتأكيد مصدر إلهام وراء المبادرة التي اتخذتها البرازيل في الدعوة الى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة.

وحظيت الدعوة الموجهة الى الدول للسعي بهمة الى إبرام اتفاق دولي فعال ملزم قانونا يحظر الألغام البرية المضادة للأفراد بتأييد واسع النطاق كما كان متوقعا.

وقد استمر الخلاف السياسي حول توقيت عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، المقرر عقدها في هذه المرحلة في عام ١٩٩٩، ولا يزال وثيق الصلة برغبة عدد كبير من الدول في تركيز اهتمام الدورة الاستثنائية على اتخاذ المزيد من التدابير الرامية الى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ومع أن هناك تأييدا واسع النطاق لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، فإن استجابة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية غير مؤكدة.

وبالإضافة الى المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي، اعتمدت طائفة من القرارات بشأن الأسلحة التقليدية والمواضيع الأخرى التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

وتوجت المناقشة حول المسائل الإنمائية بالعديد من القرارات الهامة، مثل القرار ١٦٤/٥١ المعنون "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية". ومن المعروف تقليديا أن هذا القرار من أصعب القرارات. وكان أكثر تركيزا هذا العام، وانصب على المبادرات الأخيرة مثل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذتها مؤسسات بريتون وودز. وكانت المسألة الأخيرة المعلقة هي إلى أي مدى تستطيع الجمعية العامة أن تدعو إلى التنفيذ المرن لتلك المبادرة وزيادة بلورتها.

والقرار الهام الآخر هو القرار ١٦٧/٥١، المتعلق بـ "التجارة الدولية والتنمية"، ولا تزال هذه المسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للرفاه الاقتصادي للدول. ويؤيد القرار النتائج التي أحرزتها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويؤكد أهمية المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في استعراض نتائج جولة أوروغواي والحاجة الى معالجة المسائل الجديدة بصورة متوازنة. ويؤكد من جديد على أنه ينبغي ألا تستخدم الشواغل البيئية والاجتماعية لأغراض حمائية. واعتقد أن العديد من الوفود تعتبر هذا القرار التوافقي إنجازا في الجهود الرامية الى تحقيق مشاركة بين الشمال والجنوب.

وفي نوع من الإحساس بالتخطيط للمستقبل، اعتمدت الجمعية العامة أيضا القرار ١٧٤/٥١، المعنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة". وهذا القرار يوافق على أن يرجئ الى الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة إجراء حوار رفيع المستوى بشأن موضوع التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والترابط وأثرها على السياسات. وسيحدد رئيس الجمعية العامة، عن طريق المشاورات، موعد هذا الحوار وطرائقه ومحور تركيزه. كما دعي الأمين العام أيضا الى تقديم توصياته.

وسيسترشد محور العمل في المستقبل في تناول المسائل الإنمائية بالقرارات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، لا سيما القرار ١٨١/٥١، المعنون "عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١". وتقرر بموجب هذا القرار موعد الدورة الاستثنائية، في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، وطرائق إعدادها والطريقة التي تكفل مشاركة المجموعات الرئيسية في الدورة الاستثنائية. ودعا القرار رئيس الجمعية العامة إلى أن يقترح، بالتشاور مع الدول الأعضاء، أساليب مناسبة لمشاركة المجموعات الرئيسية مشاركة فعالة في الدورة الاستثنائية.

أما فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، فقد اتخذ عدد كبير من القرارات. وكان من أهم القرارات المتخذة القرار الإجماعي بشأن حقوق الطفل (القرار ٧٧/٥١)، والقرار الشامل (٦٤/٥١) بشأن العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع. ويدعو القرار الأخير الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمعالجة هذه المسألة بصورة شاملة.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة وتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فقد بذلت جهود لصياغة قرار شامل يشمل عددا من مشاريع القرارات التي قدمت بصورة فردية في إطار هذا البند.

ولم يحقق هذا الجهد إلا نجاحا جزئيا، لأنه لم يتسن إدماج جميع مشاريع القرارات الفردية هذه.

ويتعلق مجال العمل الهام الآخر بمسألة حقوق الإنسان. وقد اعتمدت قرارات عديدة بشأن مسائل تشمل الحق في التنمية، بالإضافة الى القرارات المتصلة ببلدان بعينها. وربما آن الأوان للنظر في الطريقة التي يمكن فيها للجمعية العامة أن تقلل من الاستقطاب في هذه المسائل إذا كانت لدينا العزيمة الجماعية على النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

ومن بين المسائل الأخرى التي تستحق الذكر بنود الشرق الأوسط وفلسطين والبوسنة والهرسك. وفي ضوء المشاكل المتصلة بتنفيذ اتفاقات أوسلو ومدريد، فقد حظيت القرارات بدعم أكبر. وقد بين المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الخطوط العريضة للتطورات في عمل الوكالة خلال السنة قيد الاستعراض، وخاصة النجاحات والانتكاسات في سياق المناخ العاطفي غير المستقر في المنطقة. وجرى التأكيد على المحنة المالية الكئيبة للأونروا، مع توجيه نداء من أجل تقديم التبرعات الطوعية في وقت مبكر.

وللمرة الأولى يتخذ في أعقاب النظر في تقرير مجلس الأمن قرار بأغلبية كبيرة (القرار ١٩٣/٥١) يحدد الخطوط العريضة للآراء حول التقرير.

واتخذت قرارات هامة أيضا بشأن مختلف أنشطة حفظ السلام بما في ذلك النص الشامل الذي نظرت فيه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وقد تقرر توسيع عضوية اللجنة الخاصة على أساس معايير معينة.

وفي مجال القانون الدولي، كان اعتماد القرار ٢١٠/٥١ بشأن التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي إنجازا هاما. وقد حدد هذا القرار، الى جانب الإعلان المرفق المكمل للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي لعام ١٩٩٤، مجموعة جديدة من التدابير لمكافحة الإرهاب، ودعا الدول الى اتخاذ هذه التدابير. وعلاوة على ذلك، يوصي القرار بأن تنشئ الجمعية العامة لجنة مخصصة لوضع اتفاقية دولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وبعد ذلك اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ثم تناول وسائل مواصلة تطوير إطار قانوني شامل للاتفاقيات التي تعالج الإرهاب الدولي.

وكان من المنجزات الهامة أيضا القرار ٢٠٧/٥١ بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. ويضع القرار برنامج عمل لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بغية عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٩٨ لاعتماد اتفاقية إنشاء المحكمة.

وفيما يتعلق بمسائل التمويل والإدارة فقد اعتمدت قرارات هامة، أهمها اعتماد القرار ٢١٩/٥١ بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وتشكل الخطة المتوسطة الأجل التوجيه السياسي الرئيسي للأمم المتحدة من أجل معالجة المشاكل المستمرة والاستجابة لها، بالإضافة الى معالجة الاتجاهات والتحديات البازغة في المستقبل وفقا لميثاق الأمم المتحدة. والقرارات المعتمدة الأخرى هي الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (القرار ٢٢٢/٥١) وكذلك مخطط الميزانية البرنامجية المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (القرار ٢٢٠/٥١). ولكن من سوء الطالع أن اللجنة الخامسة لم تتمكن من استكمال مناقشتها بشأن جدول أنصبة الأمم المتحدة، وستستأنف مناقشاتها بشأن هذا البند على أساس الأولوية عندما تستأنف عملها في شهر آذار/مارس ١٩٩٧. وسوف يقدم مشروع قرار شامل من جانب اللجنة الخامسة يوفر المبادئ التوجيهية للجنة الاشتراكات لتعد جدول على أساسها جدولا جديدا لأنصبة الدول الأعضاء للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

وكما ذكر بصورة جامعة، لا بد للدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها في الوقت المحدد وبالكامل. فلا يزال إجمالي العجز البالغ ٢,٣ بليون دولار للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام أعلى بكثير مما يسمح بالحفاظ على صحة هذه المنظمة ومصداقيتها المالية. ولا يزال يتعين حل بعض المسائل الحاسمة في إطار نظر اللجنة الخامسة.

وخلال هذه الدورة، احتفلت الجمعية العامة بالعديد من الأيام الخاصة المتصلة بالمسائل العالمية، وبالذكرى السنوية لإنشاء بعض المؤسسات وبمناسبات هامة. وقد أكدت أثناء هذه الاحتفالات على قضايا استمرار الفقر والتهميش والظلم الاجتماعي بجميع مظاهره، وأكدت على الحاجة الى القيام بعمل أفضل من جانب المجتمع الدولي زودا عن القيم العالية. وأنا أرى أن هذه المناسبات الاحتفالية لا ينبغي أن تستخدم للإشادة بمنجزات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وإنما لدراسة تطبيق المبادئ الكامنة في جوهر هذه الجهود المتعددة الأطراف وإعادة الالتزام بها. ويجب علينا أن نزيل بشجاعة الستار الدخاني للأسلوب الخطابي. وينبغي بدلا عن ذلك استخدام طاقاتنا

الجماعية لرسم مسار صادق ومناسب للأمم المتحدة لتمكينها من الوفاء بالتوقعات على نحو أفضل.

وقد بدأت الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة، بنجاح، عملية مد يدها الى المجتمع المدني، من خلال الاجتماعات غير الرسمية العديدة التي عقدت في الجلسات العامة وفي اللجنتين الثانية والثالثة. وأولت هذه الدورة أولوية قصوى لمسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية، ومن المتوقع اتخاذ إجراء عاجل ومـُركـّز ومثمر بشأن مسألة المشاركة هذه في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. وسيتم ذلك بإنشاء فريق فرعي تابع للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وإذ نتطلع الى عام ١٩٩٧، نجد بانتظارنا قائمة كاملة من الاجتماعات للأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة والأجهزة الأخرى، بما في ذلك الدورة المستأنفة للجمعية العامة واللجنة الخامسة، والدورة الاستثنائية. والتحدي الرئيسي الذي يواجهنا هو كيف نترجم الى عمل تلك الإرادة الساحقة للدول الأعضاء على إحراز تقدم في الأفرقة العاملة التي تعالج هيكل إصلاح الأمم المتحدة ووضعها المالي. وأن أهمية كل ما حققناه في الجمعية العامة تبرزها صلة عملنا بمسؤوليات الميثاق ونجاعته والوفاء به.

وقبل أن أختتم بياني، أجد من واجبي أن أتوجه إليكم جميعا بالشكر، ممثلين وأعضاء في الأمانة العامة، على ما أبديتموه من جد وتفان، وبالدرجة الأولى من رحابة الصدر تجاهي. وأود بشكل خاص أن أشكر السفراء وبقية أعضاء الوفود الذين أخذوا زمام المبادرة في تنسيق مشاريع القرارات والقيام بذلك في إطار زمني محدود. وأخيرا، أود أن أعرب، بالنيابة عن الجمعية بأسرها، عن عميق تقديرنا لموظفي شؤون الجمعية العامة، والمترجمين الشفويين والتحريريين، وموظفي الصحافة، وعازفي الموسيقى على حسن قيامهم بمهامهم. ولا أقصد إغفال أحد، ولكن إذا كنت قد فعلت ذلك فإنني اعتذر عن ذلك. وأشكركم جميعا من صميم قلبي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥